



الاتحاد العام لقساوات المغرب  
+E\* +C+\*F+ | +C@G+H+K | +EVO+G  
Confédération Générale des Entreprises du Maroc



الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة  
Instance Centrale de Prévention de la Corruption



المملكة المغربية  
رئيس الحكومة  
الوزارة المتكبة لادى رئيس الحكومة  
المكلفة بالشؤون العامة والمحكمة



شعوب متمكنة  
أمم صامدة

ورشة عمل إقليمية

## النزاهة في العلاقة بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية

الدار البيضاء، المملكة المغربية

24-25 شتبر 2013

كلما الدكتور عبد عبد الحميد خرابشة

عضو مجلس هيئة مكافحة الفساد

المملكة الأردنية الهاشمية

## الخلاصة

تلعب الحكومات دوراً أساسياً وفعالاً في تعزيز مشاركة القطاع الخاص ، ووضع التدابير المحددة والمناسبة لتقديم الحوافز وتفعيل العقوبات الذي يمكن أن يساعد في توطين الاستثمار وجذبه وتعزيزه وتميمته بحيث يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواءً كانت محلية أو إقليمية وحتى الدولية ، كما تسهم الدولة من خلال ما تملكه من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية ، في ضمان الشفافية والنزاهة والتنافسية والمسؤولية لكل الفاعلين في الاقتصاد وذلك من خلال ما يلي :

1- التعاون بين القطاع العام والخاص وجمعيات المجتمع المدني لوضع مدونات السلوك التي تعزز الصدق والعدالة والموضوعية والنزاهة والشفافية والمسؤولية في القطاع الخاص وخاصة متخذي القرار في مجالس الإدارة والعاملين التنفيذيين في الشركات المساهمة العامة والخاصة والمؤسسات الصغيرة ونشر هذه المدونات والتدريب عليها ووضع عقوبات تأديبية أو قانونية في حالة عدم الالتزام بها .

وقد شكلت الأردن من خلال مبادرة ملكية لجنة ملكية لوضع مبادئ النزاهة الوطنية ، وهذه اللجنة يرأسها رئيس الوزراء وعضوية مجموعة من الوزراء والأعيان وأصحاب الخبرة والمعرفة من القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني ، هدفها الأساسي هو وضع منظومة للنزاهة الوطنية في القطاع العام والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني .

وتقوم هذه اللجنة بجولات ميدانية لكل مناطق المملكة لعرض ما توصلت له اللجنة ومناقشة ذلك مع مجموعات تمثل قطاعات مختلفة في المجتمعات المحلية لنشر هذه المبادئ وتعديلها والاتفاق على مضمونها بحيث تصدر في النهاية منظومة وطنية للشفافية .

2- تعمل الحكومات من خلال وضع القوانين والأنظمة والتعليمات ومناقشتها من قبل السلطات المختلفة ومشاركة فاعلة من القطاع الخاص والإعلام على إبراز الجوانب الايجابية والسلبية لأي قانون أو نظام أو تعليمات تصدرها الحكومات لتنظيم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص وفي النهاية لا يقتصر الدور على السلطة التنفيذية والتشريعية رغم أهميتها الأساسية بل يتعداها إلى الإعلام وإلى جمعيات المجتمع المدني العاملة في القطاع الخاص والعمل التطوعي والمؤسسات الدولية الناشطة والعاملة في المجالات الإنسانية والتطوعية ، وبذلك نسعى إلى الوصول إلى قوانين تتميز بالشفافية والعدالة وتتضمن مبادئ النزاهة ومحاربة الفساد والمحسوبية .

3- ضرورة وضع استراتيجيات لها رؤيا واضحة ورسالة محددة ومبادئ وغاية أساسية وأهداف تركز فيها على رفع مستوى التوعية والتثقيف حول ظاهرة الفساد في القطاع العام والخاص وتعزيز الوقاية من الفساد ورفع معززات هيئات مكافحة الفساد وتفعيل المشاركة المجتمعية في أنشطة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة ، إضافة إلى رفع كفاءة الإجراءات التحقيقية في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيه وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد .

وقد وضعت الأردن خطة إستراتيجية للأعوام 2013-2017 حددت فيها محوراَ خاصاً يقوم على التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص كجزء من المشاركة المجتمعية في أنشطة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة ، وذلك من خلال إنشاء لجنة عليا لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية تضم في عضويتها ممثلين عن القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من ذوي الاختصاص ، إضافة إلى التدريب والتوعية المستمرة بأهمية النزاهة والشفافية ومحاربة كل أشكال الفساد المالي والإداري والفني .

4- التعاون المحلي والإقليمي والدولي في مجال عقد المؤتمرات والندوات ومشاركة الفاعلين في القطاع العام والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني التي يكون محورها الأساسي هو منظومة مبادئ النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد بأشكاله ، بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في معايير النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد وطرق معالجة الفساد في القطاع الخاص سواءً كان ذلك من خلال وضع الأنظمة والقوانين أو تطبيقها بعدالة ، أو منظومة القيم والسلوك التي يتبناها المجتمع والتي عملت على تقدم هذه الدول في مؤشرات الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد .

\*\*\*